تجديد نظريّة النّحو العربيّ من منظور الاتّجاه الوظيفيّ

نحو اللّغة العربيّة الوظيفيّ لأحمد المتوكّل نموذجا

أ، ياسين بوراس ، جامعة برج بوعريريج

ملخص:

يتناول هذا البحث موضوع تجديد نظريّة النّحو العربيّ من منظور الاتّجاه الوظيفيّ وفقا لِمَا جاء به أحمد المتوكّل في مشروعه اللّسانيّ، الّذي طبّق من خلاله نظريّة النّحو الوظيفيّ على اللّغة العربيّة، متجاوزا من خلالها نظريّة العامل في وصف الظّواهر النّحويّة في اللّغة العربيّة، ومقدّما من خلالها وصفا لقواعد اللّغة العربيّة في مستوياتها الثّلاثة الدّلاليّة، والتّركيبيّة، والتّداوليّة؛ ما جعلنا نرشحها نظريّة تعليميّة لقواعد اللّغة العربيّة في جميع مراحل التّعليم الجزائريّ، لما تتميّز به من الشّموليّة في وصف الظّواهر النّحويّة في اللّغة العربيّة وغيرها من اللّغات الطّبيعيّة.

الكلمات المفتاحية: تجديد نظرية النحو، الوظيفة، الدلالة، التركيب، التداولية.

واجه النّحو العربيّ الموروث بعد عصر النَّهضة العربيّة، عدَّة إشكالات على مستوى التّطبيق والتّنظير، كان أهمّها صعوبته على متعلِّميه، وكذا عدم كفايته في تفسير العديد من الظّواهر اللّغويّة في العربيّة؛ ولذلك ظلَّت قضية تيسيره هدفا جمع الباحثين اللّغويّين فرادى ومجمعيّين، وقد تزامن ذلك مع وُفُود اللّسانيات إلى الأقطار العربيّة، فانصبَّت جهود بعض الباحثين العرب على تلمُّس الحلَّ البديل في النّظريّات اللّسانيّة الغربيّة؛ للبحث عن نموذج نظريّة لسانية صالح للّغة العربيّة يتجاوزون من خلاله الإشكال الّذي يطرحه النّحو العربيّ، ويحقّق الكفاءة من حيث التّنظير (الكفاية الوصفية للظّواهر اللغوية) والتّطبيق (الحوسبة والتّعليم).

وقد ظهرت تجلّيات التّجديد في نظريّة النّحو العربيّ، وفقا لِما توصّلت إليه نظريات البحث اللّسانيّ، في بحوث العديد من اللّسانيّين العرب، كتمام حسان، وعبد القادر الفاسي الفهريّ، وأحمد المتوكّل، الذين تَمثَّل كلّ منهم نموذج نظريّة لسانيّة، محاولا تطويعه لقواعد اللّغة العربيّة، ومقدّما من خلاله تجديدا لنظريّة النّحو العربيّ. وتُعَدُّ محاولة أحمد المتوكّل في تطبيقه نظريّة النّحو الوظيفيّ على قواعد اللّغة العربيّة، من

المحاولات الجادّة في سبيل تجديد نظريّة النّحو العربيّ من منظور الاتّجاه الوظيفيّ، الذي قدّم من خلاله المتوكّل وصفا لقواعد اللّغة العربيّة في مستوياتها الثّلاثة، الدلاليّ والتّركيبيّ، والتّداوليّ. ويعكس هذا النّموذج طبيعة اللّغة من حيث هي بنى تركيبيّة تحكم بناء الكلمات، الّتي تأخذ بدورها معان دلاليّة، وتؤدّي وظائف تداوليّة على مستوى العمليّة التّواصليّة، وهو بذلك يمثّل النّموذج الأمثل لتمثيل بنية الأنحاء اللّغويّة، باعتباره يقدّم وصفا نموذجيّا متكاملا عن طبيعة اللّغة، وهو ما كانت تصبو إلى تحقيقه جميع نظريات البحث اللّسانيّ.

ويعالج بحثنا في هذه المداخلة النّموذج الذي قدّمه أحمد المتوكل، لتّجديد نظريّة النّحو العربيّ في محاولة منّا الوقوف على الوصف الدّلالي، والتّركيبيّ، والتّداوليّ، الذي قدّمه المتوكل لقواعد اللّغة العربيّة، مجدّدا من خلاله نظريّة النّحو العربيّ من منظور الاتّجاه الوظيفيّ، تعريفا منا بهذه النّظريّة ونشرا لها بين الباحثين حتى تُستثمَر في مجال تعليميّة النّحو العربيّ خاصّة واللّغة العربيّة عامّة، في مختلف مراحل التّعليم الجزائريّ، باعتبارها نظريّة تجتمع فيها شروط النّظريّة اللّسانية وتتّسم بالبساطة والتّجديد والتّيسير.

ترجع أصول نظريّة النّحو الوظيفيّ إلى مؤسّسها الأول سيمون ديك (Simon Dike) من خلال أبحاثه المتعدّدة الّتي رسم بها الإطار النّظريّ والمنهجيّ العامّ للنّظريّة، لأتباعه الّذين أجروا دراسات لغويّة متنوّعة، مسّت مجال الدّلالة، والتّداول، والمعجم، والتّركيب، في لغات مختلفة تنتمي إلى فصائل متباينة نمطيّا، كاللّغة الهولنديّة، والإنجليزيّة، والفرنسيّة، والعربيّة، وقد تجسّدت مبادئ هذه النّظريّة في الفكر اللّغوي العربيّ المعاصر، في أبحاث أحمد المتوكّل الّذي طبق من خلالها نموذج هذه النّظريّة اللّسانيّة على قواعد اللّغة العربيّة، وتمكّن بفضل رسوخ قدمه في التّراث اللّغويّ العربيّ، وحسن استيعابه النّظريّات اللّغويّة الحديثة، من إغناء الدّراسات النّحويّة العربيّة، بمفاهيم ومصطلحات حديثة شكّلت نظريّة علميّة متماسكة، وهي مرشّحة أكثر

من غيرها لأنْ تكون بديلا معاصرا للنّظريّة النّحويّة القديمة، بفضل كفاياتها التّفسيريّة، والنّفسيّة، والنّمطيّة، والتّطبيقيّة. وبفضل بنية نحوها أو جهازها الواصف الّذي يتميّز بالدّقة والمرونة[1]. صاغ أصحاب النّحو الوظيفيّ نظريّتهم النّحويّة على اعتبار أنّ اللّغة أداة تواصل، "وانطلقوا من فرضيّة كبرى تتمثّل في كون الخصائص التّداوليّة، هي الّتي تحدّد الخصائص التّركيبيّة والصّرفيّة؛ بمعنى أنّ الوظيفة الأساس للّغة، والّتي هي التّواصل تحدّد البنية اللّغويّة"[2] ويعني ذلك أنّ الوظيفة الأساسية للّغة والّتي هي التّواصل ملازمة للبنى اللّغويّة، وأنّ هذه الوظيفة بدورها هي المسؤولة عن تحديد هذه البنى اللّغويّة؛ من حيث مضمونها وشكلها؛ ولهذا كان من أُولى مبادئ النّظريّة "مبدأ تلازم الوظيفة والبنية، وتحديد الوظيفة للبنية"[3] وبهذا انتقل مفهوم النّحو مع أصحاب النّحو الوظيفيّ من النّظريّة القائلة بأنّ البنية هي التي تُحدِّد المعاني التّداوليّة، إلى العلاقة العكسيّة بأنّ الوظيفة التّداوليّة هي التي تُحدِّد البنية اللّغويّة.

ويُعَدُّ النّحو الوظيفيّ مُعالَجةً نوعيّة للأنحاء الّتي قامت على الوصف البنويّ، عازلة اللّغة عن وظيفتها التّواصليّة، حيث "تجاوز البحث اللّسانيّ في إطاره الوظيفيّ، القدرة النّحويّة للّغة إلى القدرة التّداوليّة، ففهم اللّغة فهما عميقا، لا يمكن أنْ يكون إلا عن طريق ربطها بمختلف الأهداف التّداوليّة الّتي تُستَعمل مِنْ أجلها، وبناءً عليه لا يخرج النّسق اللّغويّ عن الاستعمال اللّغويّ."[4] ويَعتبِر النّحو الوظيفيّ بهذا أنّ الأنحاء البنويّة أو الاتّجاهات الّتي سارت في وصفها اللّغة وصفا بنويّا، تُمثّل فصلا للّغة عن وظيفتها التّواصليّة، والنّحو العربيّ لا يكاد يخرج عن هذا الاعتبار؛ لكونه لا يتجاوز تحديد العلاقة البنويّة بين الوحدات اللّغويّة من خلال حركات أواخرها؛ لهذا عمد أحمد المتوكّل إلى تبنِّي النّحو الوظيفيّ؛ قصد إعادة وصف قواعد اللّغة العربيّة وَفْقَ مفاهيمه النّظريّة؛ حتّى يتّسنى لنحوها تحقيق الشّموليّة في وصف الظواهر اللّغويّة في العربيّة. وأصبح نحو اللّغة العربيّة بهذا الوصف الوظيفيّ، يتضمّن ثلاثة أنواع من

الوظائف، هي: الوظائف الدّلاليّة، والوظائف والتّركيبيّة، والوظائف التّداوليّة[5]. ويحكم هذه الوظائف قيد (أحادية الإسناد) الّذي مفاده:[6]

– لا موضوع يحمل أكثر من وظيفة واحدة من كلّ نوع من الوظائف الثّلاث في نفس الحمل.

– لا وظيفة تُسنَد إلى أكثر من موضوع واحد داخل نفس الحمل.

أولا– الوظائف الدّلاليّة: يكمن الدَّور الأساس الّذي تقوم به الوظائف الدّلاليّة، في تعيين مختلف الأدوار الّتي تقوم بها الحدود في بناء الوقائع، الّتي ترد محمولات في البنية الحمليّة؛ حيث تتكوّن الجملة في اللّغة العربيّة –حسب نحو اللّغة العربيّة الوظيفيّ– من محمول (فعل، أو اسم، أو صفة، أو ظرف) وحدود مساوقة للمحمول في الجملة نفسها، كما هو موضّح في التّمثيل العامّ التّالي[7]:

ج=[محمول [(حد^{1}، حد^{2}... حد^{ن})]]

ويُصْطَلَح على البنية المُكوَّنة على هذا الأساس في النّحو الوظيفيّ بـ (البنية الحمليّة) ويُسمَّى المسند فيها **محمولا**، وتُسمَّى الموضوعات المساوقة للمحمول **حدودا**. ويمكن التّمثيل لجملة المحمولات وأنواعها فيها، بما يلي:

– **دخلَ** الطّلبةُ المدرَّجَ؛ (محمول فعليّ)

– عليّ **أعزب**؛ (محمول اسميّ)

– فاطمة **متزوّجة**؛ (محمول وصفيّ)

– العيد **غدًا**. (محمول ظرفيّ)

ويرد في هذه البنية الحمليّة المحمول دالا على واقعة، وهذه الوقائع "أربعة أصناف: **أعمال**: **صفع** خالد زيدا **(عمل)** و**أحداث**: **أسقطت** الرّيح الأشجار **(حدث)** و**أوضاع**: **وقف** خالد بالباب **(وضع) وحالات**: خالد **فَرِح (حالة)**"[8] وتحصر هذه الوقائع مختلف الأدوار الّتي يمكن أنْ يقوم بها **(المحمول)** حيث يمكن أن يرد في البنية الحمليّة دالا إما على عمل، أو حدث، أو وَضْع، أو حالة.

أمّا الحدود الّتي يمكن أنَّ ترد مساوقة للمحمول، فقد وضع أحمد المتوكل سلميّة تحصر مختلف الأدوار الدّلاليّة للحدود، الّتي يمكن أن ترد مساوقة للمحمول في اللّغة العربيّة، وترصد هذه السّلميّة درجات الأسبقية بين الحدود، حسب أولوية تمركزها بالنّسبة للمحمول، على النّحو الآتي:[9]

[منف، قو، متض، حا] > مستق> متق> [حد، زما، مك] > مستفيد> أداة> حال> علة> مصاحب

وترصد هذه السّلميّة الّتي وضعها أحمد المتوكّل، مختلف الأدوار الّتي تقوم بها الحدود بالنّسبة للواقعة الّتي تُعتبَر محمول البنية الحمليّة؛ حيث تمّ ترتيبها حسب قوّة تمركزها بالنّسبة للمحمول. ويرد حسب هذه السلميّة كلّ حدّ له وظيفة دلاليّة تلعب دورا بالنّسبة للواقعة محمول البنية الحمليّة، فالحدّ الحامل الوظيفة الدّلاليّة (**المُنفِّذ، أو القوّة، أو المتموضع، أو الحائل**) تدلّ على صاحب الواقعة، والحدّ الحامل الوظيفة الدّلاليّة (**المستقبل**) يدلّ على مُستقبِلِ الواقعة، والحدّ الحامل الوظيفة الدّلاليّة (**المُتقبِّل**) يدل على مُتقبِّل الواقعة، والحدّ الحامل الوظيفة الدّلاليّة (**الحدث**) يدلّ إما على تأكيد الواقعة (أكرمت زيدا **إكرامًا**) أو هيئة الواقعة (وقف زيد **وقفة** احترام) أو تحديد عدد مرات الواقعة (تولى زيد البصرة **وِلَايَتَيْنِ**) والحدّ الحامل الوظيفة الدّلاليّة (**الزّمان**) يدلّ على زمن الواقعة (جاء زيد **يوم الخميس**) والحدّ الحامل الوظيفة الدّلاليّة (**المكان**) يدلّ على مكان الواقعة (دخل زيد **إلى الجامعة**) والحدّ الحامل الوظيفة الدّلاليّة (**المستفيد**) يدلّ على المستفيد من الواقعة (اشترى زيد سيارة **لابنه**) والحدّ الحامل الوظيفة الدّلاليّة (**الأداة**) يدلّ على أداة الواقعة (سافرت **بالسّيارة**) والحدّ الحامل الوظيفة الدّلاليّة (**الحال**) يدلّ على هيئة صاحب الواقعة (أقبل زيد **مسرعا**) والحدّ الحامل الوظيفة الدّلاليّة (**العلّة**) يدلّ على سبب الواقعة (نعبد الله **طمعا** في جنته)

والحدّ الحامل الوظيفة الدّلاليّة (**المصاحب**) يدلّ على المُصاحبِ صاحبَ الواقعة (جِئْتُ و**زيدًا**). وكما تتفاوت الحدود المساوقة للمحمول في أولويّة تمركزها بالنّسبة للمحمول، تتفاوت في وظيفيّتها الدّلاليّة بالنّسبة للمحمول؛ حيث تنقسم على هذا الأساس إلى حدود موضوعات، وحدود لواحق "والمعيار المُعتَمد في التّمييز بين الصّنفين من الحدود، معيار دلاليّ لا معيار تركيبيّ، فالحدود الموضوعات هي الحدود التي تُسهِم في تعريف الواقعة الدّال عليها المحمول، وهي تمتاز باقتضاء المحمول لها، في حين أنّ الحدود اللّواحق هي الحدود الّتي تقتصر على تخصيص ظروف الواقعة الزّمانية والمكانيّة وغيرها، والّتي تختلف عن الحدود الأولى بعدم اقتضاء المحمول لها"[10] وذلك لأنّ تعريف الواقعة لا يستدعي إلا الحدود التي تعرِّفها أو تحدِّد معناها دلاليا، ولا يستدعي تعريفها ما يخصّص ظروفها (كالمكان أو الزّمان) وعلى هذا الأساس جاء التّمييز بين الحدود (الموضوعات) الّتي تعرِّف الواقعة أو تُعتبَر مساهمة في بنائها، والحدود (اللّواحق) التي تُعتبَر مخصِّصة للظروف المحيطة بها، على النّحو الآتي:

1- الحدود الموضوعات: هي "الحدود التي تلعب دورا أساسيا أو مركزيّا بالنّسبة للواقعة الّتي يدلّ عليها المحمول، أو بعبارة أخرى الحدود الّتي يقتضيها تعريف الواقعة"[11] وتعريف الواقعة لا يكون إلا باستحضار كلّ ما يتعلَّق بالعناصر المكوِّنة لها، أو ما تقتضيه الواقعة حتّى تتحقّق فعليا، نحو قولك: **شرب محمد لبنا**، فواقعة (الشّرب) تستدعي بالضرورة كائنا حيّا منفِّذا لفعل الشرب، وسائلا متقبِّلا لفعل الشّرب كذلك؛ حتّى ينحصر تعريفها، وهذه العناصر الّتي لها قابلية تعريف الواقعة هي الحدود المشكِّلة للواقعة ذاتها؛ ولهذا سُميَّت حدودا موضوعات، على أساس أنّها موضوعة لهذه الواقعة خصِّيصا، ولا يصحُّ تعريفها إلا من خلال هذه الحدود؛ ولذلك عُدَّت مركزيّة بالنّسبة للمحمول.

2– الحدود اللّواحق: هي "الحدود التي تلعب دورا في تخصيص الظّروف المحيطة بالواقعة كالحدّ المخصَّص للمكان، والحدّ المخصَّص للزمان، والحدّ المخصَّص للأداة، وغير ذلك"[12] وسُميت هذه الحدود لواحقا؛ لكون وظيفتها لا تتجاوز تحديد الظروف المحيطة بالواقعة، مقارنة بالحدود التي تُعَدُّ مساهمة في بنائها (الحدود الموضوعات) نحو قولك: ألقى الأستاذ محاضرته **في المُدرَّج مساءً** فالحدّان (الأستاذ والمحاضرة) يعتبران حدَّين يقتضيهما التّعريف بالواقعة، أما الحدّان (المدرَّج والمساء) فهما ليس إلا حدَّين مُخصِّصيْن للظّروف المحيطة بالواقعة (زمانها ومكانها) وهذا ما يجعلهما بالنّسبة إليها حدّين لاحقين. ويدل على ذلك أنّهما إنْ سقطا من الكلام فالبنية الحمليّة لا تُعدُّ ناقصة دلاليّا، على أساس أنّ "تحديد موضوعات المحمول في مقابل اللّواحق، يتمّ في النّحو الوظيفيّ على أساس الأدوار الدّلاليّة، لا على أساس الوظائف التّركيبيّة"[13] أي أنّ ما يُميِّز الحدود الموضوعات عن الحدود اللّواحق هو المعيار الدّلالي لا المعيار التّركيبي؛ بحيث إذا كان الحدّ المُسنَد إلى المحمول (الواقعة) حدّا مساهما أو مشاركا في بنائها يكون حدّا موضوعا، أمّا إذا كانت وظيفته لا تتجاوز تخصيص الظّروف المحيطة بالواقعة فإنّه حدٌّ لاحق. وهذا التّمييز في النّحو الوظيفيّ بين نوعين من الحدود (الحدود الموضوعات والحدود اللّواحق) قد جاء تمييزا لِمَا يرد بالنّسبة للمحمول (الوقائع) بصفته حدّا، له أكثر أهميّة أو مركزية في وروده ضمن البنية الحمليّة من الحدود التي ليست لها أكثر أهمية؛ حيث لُوحِظ أنّه ثمة تفاوت من حيث الأهمّية أو المركزيّة بالنّسبة للمحمول بين الحدود الموضوعات نفسها من جهة، وبين الحدود الموضوعات والحدود اللّواحق من جهة.

ثانيا– الوظائف التّركيبيّة: تتكوّن البنية الحمليّة –كما سبق أنْ أشرنا– من محمول وحدود موضوعات وحدود لواحق، ويأخذ كلّ حدّ منْ تلك الحدود وظيفة دلاليّة، تدلّ على الدور الّذي يلعبه في بناء الواقعة أو في تحديد الظّروف المحيطة بها. وتختلف طبيعة هذه الوظائف الدّلاليّة في البنية الحمليّة باختلاف أدوارها، كما يختلف عددها

باختلاف طبيعة المحمولات التي تستدعيها؛ إذ من المحمولات ما يستدعي الحدّ المُنفِّذ فحسب، نحو: جاء **عمر**، ومنا ما يَستدعي الحد المُنفِّذ إلى جانب الحدّ المُتقبِّل نحو: كتب **عمرُ الدّرس**، ومنها ما يستدعي هذان الحدّان معا إلى جانب الحد المستقبل، نحو: وهب **زيد عمرا سيارة.**

ومع تعدّد هذه الحدود المساوقة للمحمول واختلاف وظائفها، إلا أنّ الوظائف التّركيبيّة في نّحو اللّغة العربيّة الوظيفيّ، لا تُسنَدُ إلا لحدين اثنين من بين الحدود الأخرى الّتي قد ترد ضمن البنية الحمليّة، على أساس أنّ الوظائف التّركيبيّة قد قُلِّصت في النّحو الوظيفيّ إلى وظيفتين تركيبيّتين لا أكثر، هما وظيفتا **الفاعل والمفعول**، ولا تُسنَدان إلا لحدَّيْن اثنين لهما إمكانية أخذ وظيفة دلاليّة، وذلك عَمَلا "باقتراحات قُدِّمت في إطار نماذج لغويّة مختلفة، يجمع بينها أنّها تستهدف تقليص الوظائف التّركيبيّة إلى وظيفتين اثنتين: وظيفة الفاعل ووظيفة المفعول، وأنّها تَعتَبر أنّ الوظيفة المفعول لا يحملها في نفس الجملة إلا مكوِّن واحد."[14] وحسب هذا المبدأ فإنّه لا إمكانية في النّحو الوظيفيّ لإسناد هذين الوظيفتين لأكثر من حدّ في البنية الحمليّة، على الرغم من توفّر اللّغة العربيّة على مُكوِّنيْن يمكن أنْ يأخذا نفس الوظيفة التّركيبيّة المفعول، نحو ما هو في قولك: **منح الأستاذ الطالبَ علامةً جيدة.**

وقد صاغ المتوكّل سلّميتين تضبطان وظيفتي الفاعل والمفعول في اللّغة العربيّة، تِبَعا للوظائف الدّلاليّة التي لها إمكانية أخذ هاتين الوظيفتين التّركيبيتين، والحركة الإعرابية الخاصة بهما (الفاعل أو المفعول) وفقا لما يلي:

1- سلميّة إسناد الوظيفة التّركيبيّة الفاعل: اقترح أحمد المتوكل السّلميّة الآتية؛ لتعيين مختلف الأدوار الدّلالية التي لها إمكانية أخذ **الوظيفة التّركيبيّة (الفاعل)** إلى جانب حركتها الإعرابيّة، من الوظائف التي يمتنع أنْ تُسنَد إليها هذه الوظيفة، في قواعد اللّغة العربيّة:[15]

[منف، قو، متض، حا] > مستق> متق> [حد، زم، مك] مستفيد حال علة مصاحب

فاعل + + + + − − − −

وتفيد السّلميّة التي صاغها أحمد المتوكل؛ لتعيين مختلف الأدوار الدّلالية التي لها إمكانية أخذ الوظيفة التّركيبيّة (الفاعل) إلى جانب حركتها الإعرابيّة، أنّ هذه الوظيفة التّركيبيّة (الفاعل) يمكن أن يأخذها من بين الحدود الحاملة للوظائف الدّلاليّة، الحدّ (**المُنفِّذ أو القوة أو المتموضع أو الحائل**) في حالة بناء الفعل للمعلوم، والحدّ (**المستقبل** و**المُتقبِّل**، و**المكان**، أو **الزمان**، أو **الحدث**) في حالة بنائه للمجهول. وتفيد السلميّة ذاتها أنّ الحدود الحاملة للوظائف الدّلاليّة (**المستفيد، والحال، والعلة والمصاحب**) ليس لها إمكانية أخذ هذه الوظيفة، كما يدلّ على ذلك لحن الجمل الآتية:

- اشتُرِيَ لِزيد (**مستفيد**) حقيبةً.
- تُوقِف **تَعبٌ (علة)**.
- جِيئَ **راكبٌ (حال)**.
- سِيرَ و**النيلُ (مصاحب)**

وتُعَدُّ هذه الجمل المتوالية لاحنة؛ لأنّها تسند الوظيفة التّركيبيّة الفاعل إلى الحدود التي لا تُعتبَر داخلة في الوجهة، فالفعل (اشتَرَى) في الجملة الأولى واقعة تستدعي استحضار (منفذ، المُشتَرِي) يأخذ الوظيفة التّركيبيّة الفاعل و(متقبل، المُشتَرَى) يأخذ الوظيفة التّركيبيّة المفعول، فإذ بُنِي الفعل للمجهول ناب الحد المُتقبِّل عن الحدّ المُنفِّذ في أخذ الوظيفة التّركيبيّة الفاعل، فتقول (اشْتُرِيتْ حَقَيبَةٌ) ولا يصحّ أنّ ينوب الحد المُستفِيد (زيد) من الواقعة عن الحدّ المُنفِّذ لها. ومثل ذلك ينطبق الحال على الحدود الحاملة الوظائف الدّلاليّة الحال والعلة والمصاحب في الجمل المتوالية

على التّرتيب، فليس لها إمكانية أخذ الوظيفة التّركيبيّة الفاعل؛ لأنّها لا تصلح أنْ تنوب عن الحد (المُنفِّذ).

2– سلميّة إسناد الوظيفة التّركيبيّة المفعول: اقترح أحمد المتوكل السلميّة الآتية؛ لتعيين مختلف الأدوار الدّلالية التي لها إمكانية أخذ **الوظيفة التّركيبيّة (المفعول)** إلى جانب حركتها الإعرابيّة، من الوظائف التي يمتنع أنْ تُسنَد إليها هذه الوظيفة، في قواعد اللّغة العربيّة:[16]

مستقبل > متقبل > {مكان / زمان / حدث} مستفيد حال علة مصاحب

مفعول + + + – – – –

وتفيد السّلميّة التي صاغها أحمد المتوكل؛ لتعيين مختلف الأدوار الدّلالية التي لها إمكانية أخذ الوظيفة التّركيبيّة (المفعول) إلى جانب حركتها الإعرابيّة، أنّ هذه الوظيفة التّركيبيّة (المفعول) يمكن أن يأخذها من بين الحدود الحاملة للوظائف الدّلاليّة، الحدّ **(المستقبل،** و**المُتقبِّل،** و**المكان،** و**الزّمان** و**الحدث)**. وتفيد السلميّة ذاتها أنّ الحدود الحاملة للوظائف الدّلاليّة **(المستفيد، والحال، والعلّة والمصاحب)** ليس لها إمكانية أخذ هذه الوظيفة التّركيبيّة؛ لكونها خارجة عن حدود الوجهة التي تقتضيها الواقعة ودليل خروجها عن حدود الوجهة، هو أنّها لا يمكن أنْ تنوب عن الفاعل في حالة بناء الفعل للمجهول. وبناء على مفهوم الوجهة عند فيلمور والإسناد عند النّحاة، فإن الوظيفتين التّركيبيتين الفاعل والمفعول في نحو اللّغة العربيّة الوظيفيّ، لا يمكن أنْ يأخذها من الوظائف الدّلاليّة إلا الحدود التي تصلح أنْ تكون مسندا إليه بالنسبة للواقعة، والتي تشمل وفق قواعد اللّغة العربيّة الحدّ ((المُنفِّذ والمتموضع، والحائل، والقوة) أو المُتقبِّل، أو المستقبل، أو المكان، أو الزمان، أو الحدث) بالنّسبة للوظيفة

التّركيبيّة الفاعل، والحد (المُتقبِّل والمستقبل والمكان، والزّمان، والحدث) بالنّسبة للوظيفة التّركيبيّة المفعول.

ثالثا– الوظائف التّداوليّة: يكمن الدّور الأساس للوظائف التّداوليّة في النّحو الوظيفيّ في تعيين مختلف الأدوار الّتي تقوم بها مكوّنات الجملة بالنّسبة لكلٍّ من طرفي التّداول (المتحدِّث والسّامع) وهي تُعدُّ أساس تَميُّز النّحو الوظيفيّ عن الأنحاء البنويّة، حيث سعى أصحاب النّحو الوظيفيّ إلى رصد جميع الوحدات التّركيبيّة في عدة لغات مختلفة نمطيّا؛ قصد حصر مختلف الأدوار الّتي يمكن أنْ تقوم بها أثناء العمليّة التّواصليّة. وقد حصر المتوكِّل هذه الوظائف التّداوليّة الّتي يمكن أنْ تُحدِّد مختلف الأدوار التي تقوم بها مُكوِّنات الجملة أثناء العمليّة التّواصليّة في خمس وظائف، تتميّز فيما بينها؛ من حيث داخليتها أو خارجيتها بالنّسبة للبنية الحمليّة، على النّحو الآتي:

1– الوظائف التّداوليّة الدّاخلية: وهي الوظائف الّتي تندرج ضمن البنية الحمليّة، وتشمل وظيفتي (**المحور، والبؤرة**) على النّحو الآتي:

1–1 المحور: ذهب أحمد المتوكّل إلى تعريف (المحور) وفق التّعريف الذي اقترحه سيمون ديك بأنّه "المُكوِّن الدّال على ما يُشكِّل (المُحدَّث عنه) داخل الحمل."[17] ويُوضِّح هذا التّعريف أنّ كلّ ما يمكن أنْ يُشكِّل بالنّسبة لكلّ من المتحدِّث والسّامع مدار حديثهما داخل الحمل، تُسنَد إليه الوظيفة التّداوليّة الدّاخليّة المحور، على نحو ما تبيّنه الجمل الآتية:

- لمن أعطى **زيدٌ** الكتابَ؟
- أعطى **زيد** الكتاب محمدا.
- زيد، **أبوه** مسافر.
- **زيد** مسافر.
- **زيدا** قابلته.

– **الكتابَ** قرأته. ويُعَدُّ المُكوِّن **(زيد)** في الجملة الأولى محور الاستخبار، وفي الثّانية محور الإخبار، ومع تَوفُّر الجملتين على مُكوِّن ثان (الكتاب) يمكن اعتباره محورا، إلا أنّ ذلك يمتنع في النّحو الوظيفيّ؛ لكونه يتنافى وقيد أحادية إسناد الوظائف، الذي مفاده أنّه لا وظيفة لأكثر من حد، ولهذا فقد ذهب أحمد المتوكّل إلى أنّه في هذه الحالة، يأخذ الحد (الفاعل أو ما ينوب عنه) الأولويّة في أخذ الوظيفة التّداوليّة المحور. ويرى أنّه "يُزكِّي فرضية أسبقية المُكوِّن الفاعل، على غيره من المُكوِّنات في أخذ الوظيفة التّداوليّة المحور، حصر النّحاة العرب القدماء لعلاقة ما أسموه بالإسناد بين الفعل (أو ما يقوم مقامه) والفاعل (أو نائبه) مصطلحين على الأول مسندا والثّاني مسندا إليه."[18] ويعني ذلك أنّ وظيفة المحور ينفرد بها (الفاعل) أو (ما ينوب عنه) في حالة بناء الفعل للمجهول، نحو ما توضِّحه الأمثلة الآتية:

– أعطى **زيدٌ** خالدا الكتاب. **(محور)**

– أُعطِي **خالدٌ** الكتاب. **(محور)**

– أُعطِي **الكتابُ** خالدا. (بشرط الإحالية: تعني أنْ يكون المُكوِّن المحور محيلا على شيء يعلمه المتحدِّث والسامع ويشكِّل مدار حديثهما). أمّا الجملتان الثّالثة والرّابعة (زيد **أبوه** مسافر، و**زيد** مسافر) فقد أشار أحمد المتوكّل إلى أنّه قد يقع التِبَاس بين المحور والمبتدأ، باعتبار أنّ كلا منهما يشكِّل الذّات المُتحدَّث عنها، إلا أنّه يرى أنّ "الفرق بينهما يَكمُن في كوْن المحور (مُحدَّثا عنه) داخل الحمل؛ أي أنّه مُكوِّن من مكوّنات الحمل، يأخذ وظيفة دلاليّة ووظيفة تركيّبية، في حين أنّ المبتدأ مُحدَّث عنه خارجيّ بالنّسبة للحمل."[19] وليس له إمكانية أخذ وظيفة دلاليّة أو تركيبيّة، باعتبار خارجيته عن الحمل، وهو ما يبرّر عدم إمكانية أخذ المبتدأ وظيفة المحور. وأمّا الجملة الثّالثة والرّابعة (**زيدا** قابلته، و**الكتابَ** قرأته) فإنّ الحدّين (**زيدا** و**الكتاب**) المتصدّرين الجملتين، يُعدُّ كلٌّ منهما محورا؛ لكون وظيفتهما داخليّة بالنّسبة إلى الحمل، ويؤكّد داخليتهما أنّ "هذه المُكوِّنات باعتبارها محورا (لا مبتدأ) لا يمكن أنْ

تتقدَّم بخلاف المبتدأ على أداة من الأدوات الصّدور"[20] نحو ما هو في الجملة اللاحنة الأولى في مقابل سلامة الجملة الثّانية:

* زيداً هل قابلتَه؟؟؟

* زيدٌ هل قابلتَه. ويؤكد لحن الجملة الأولى أنّ المكون (زيدا) في الجملة الأولى، لا يمكن أن يتقدّم على الأدوات الصّدور باعتبار داخليته بالنّسبة للحمل، هو ما يبرر أخذه الوظيفة التّداوليّة الدّاخلية (المحور) خلافا للجملة الثّانية الّتي يأخذ فيها الوظيفة التّداوليّة الخارجيّة (المبتدأ) باعتبار خارجيّته عن الحمل.

1–2 البؤرة: ذهب أحمد المتوكّل إلى تعريفها وَفْقَ التّعريف الّذي اقترحه سيمون ديك، بأنّها "المُكوِّن الحامل للمعلومة الأكثر أهمّية أو الأكثر بروزا في الجملة."[21] ويُقصَد بها المعلومة الّتي ينقلها المتحدِّث للسّامع أو الحدّ الّذي يتضمن الفائدة الإخباريّة، وقد اقتصرت النّظريّة النّحويّة الوظيفيّة عند ديك في بدايتها على إسناد هذه الوظيفة إلى كلّ مكوِّن يُعتبَر في التّركيب متضمّنا معلومة جديدة بالنّسبة للسّامع، إلا أنّ أحمد المتوكّل ذهب إلى التّمييز بين نوعين من البؤرة على أساس أنّ "ما يُمكِن أنْ يضيفه المتكلّم إلى مخزون المخاطب، ليس معلومات جديدة فحسب؛ بل كذلك معلومات تُعدِّل، أو تصحِّح، أو تعوِّض معلومات في مخزون المُخاطَب، يعدُّها المتكلِّم مُستوجِبة للتّعديل أو التّصحيح أو التّعويض."[22] وبناء على الفرق بين نقل معلومة جديدة، وبين تعديلها، أو تصحيحها، أو تعويضها بواسطة المكوِّن الحامل الوظيفة التّداوليّة البؤرة، ميّز المتوكّل بين بؤرتين رئيستين، هما: **بؤرة جديد وبؤرة مقابلة** "واقترح دعما للتّمييز بينهما رائزين اثنين: رائز سؤال جواب، ورائز التّعقيب."[23] ويرتبط رائز السّؤال والجواب ببؤرة الجديد؛ حيث تمثِّل جوابا طبيعيّا جملة **(عمر مسافر غدا)** والّتي تتضمّن بؤرة جديد، لسؤال مثل: **متى مسافر عمر؟** أو **مَا الخبر؟** ولكن لا تصلح أنْ تكون أجوبة طبيعيّة للجمل الّتي تتضمّن بؤرة مقابلة، نحو ما تبيّنه الإجابات اللاحنة الآتية:

– متى مسافر عمر؟

– **غدا** مسافر عمر.

– ماذا قرأتَ؟

– **كتابَ الجرجانيّ** قرأتُ. ويرتبط رائز التّعقيب ببؤر المقابلة؛ حيث يُطلَقُ "على العبارات المُصدَّرة بحرف النّفي أو بحرف الإضراب (بل) اللّذان يُستعملان رائزا لوجود بؤرة المقابلة."[24] ويعني ذلك أنّ الجملة إذا تصدّرها نفي أو حرف الإضراب (بل) أو إذا أَمكَن إلحاق تعقيب النّفي أو الإضراب بها، فإنّها متضمّنة بؤرة مقابلة نحو ما تبيّنه الجمل الآتية:

– **بل يوم الخميس** مسافر عمر. (لا يوم الغد)

– ليس المسافر **زيد**. (بل عمر)

– عمر ليس مسافرا **غدا**. (بل يوم الخميس)

– **كتاب الجرجانيّ** قرأتُ. (لا كتاب سيبويه)

وكما ميّز المتوكّل بين نوعين من البؤرة؛ من حيث طبيعتها (بؤرة الجديد، وبؤرة المقابلة) كان قد ميّز البؤرة؛ من حيث مجال التّبئير بين نوعين من البؤر: بؤرة الجملة وبؤرة المكوّن؛ حيث "تُسنَد كلّ من بؤرة المقابلة وبؤرة الجديد إلى مكوّن من مكوّنات الجملة، أو إلى الجملة برمّتها."[25] فإذا أُسنِدت البؤرة إلى جملة بأكملها عُدَّت البؤرة بؤرة جملة، أمّا إذا أُسنِدت إلى أحد مكوناتها فإنّها تُعَدُّ بؤرة مُكوِّن نحو ما تبيّنه الجمل الآتية:[26]

– عاد زيد من السّفر **البارحة**. (بؤرة مكوّن جديد)

– **البارحة** عاد زيد من السّفر. (لا اليوم). (بؤرة مكوّن مقابلة)

– عمر، **عاد أخوه من السّفر**. (بؤرة جملة جديد)

– **أ حَضَر الضيوف**؟ (أم لا). (بؤرة جملة مقابلة)

وتوضِّح الأمثلة المتتالية نوع البؤرة؛ من حيث طبيعتها بالنّسبة لكلّ من المتحدِّث والسّامع (بؤرة جديد أو بؤرة المقابلة) كما توضّح نوع البؤرة من حيث مجال التّبئير؛ إذ تُعدُّ الجملتان الأولى والثّانية متضمِّنة بؤرة مكوِّن، على أساس أنّ مجال التّبئير فيهما يمسّ أحد مكوِّناتها، سواء كانت بؤرة جديد أو بؤرة مقابلة. أمّا الجملتان الثّالثة والرّابعة فتُعدّ متضمنة بُؤَرا جُمَليَّة، على أساس أنّ مجال التّبئير فيها يمسُّ الجملة بأكملها سواء كانت بؤرة جديد أو بؤرة مقابلة. وهذا التَّمييز بين نوعي البؤرة؛ من حيث مجال التّبئير، يوضّح أنّ البؤرة قدّ تمسّ إحدى مكوّنات البنية الحمليّة، كما يمكن أنْ تمسّ البنية الحمليّة بأكملها؛ لكون البؤرة بالنّسبة للجملة وظيفة تداوليّة داخليّة، ولا يمكن أنْ يمسَّ مجال التّبئير فيها الوظائف التّداوليّة الخارجيّة الّتي يأخذها كلّ من المنادى، والمبتدأ، والذّيل.

2- الوظائف التّداوليّة الخارجيّة: هي الوظائف الخارجة عن حدود البنية الحمليّة، وتشمل الوظائف التّداوليّة (**المبتدأ، والذّيل، والمنادى**) على النّحو الآتي:

2-1 المبتدأ: عرّف المتوكّل الوظيفة التّداوليّة المبتدأ وَفْقَ التّعريف الّذي اقترحه ديك، بأنّه "ما يُحدِّد مجال الخطاب، الّذي يُعتَبر الحمل بالنّسبة إليه واردا."[27] ويعني ذلك أنّ الخاصّيّة المميِّزة للمبتدأ هي ورود الحمل بأكمله تابعا له نحو ما تبيّنه الجمل الآتية:

- **زيد،** أبوه مريض – **زيد،** هل لقيت أباه – **زيد،** إنْ تُكرِمه يُكرِمْك.

وتأخذ المركّبات الاسميّة الأولى في الجمل المتتالية؛ حيث البنية الحمليّة الموالية لها كلّها واردة بالنّسبة إليها، الوظيفة التّداوليّة المبتدأ، باعتبارها تشكِّل مجال الخطاب، وما يلاحظ على هذه المكوِّنات الاسميّة أنّها لا تأخذ سوى الوظيفة التّداوليّة (المبتدأ) وليس لها إمكانية أخذ وظيفة دلاليّة؛ لأنّها لا تُعتَبر حدا من حدود البنية الحمليّة، وكذلك يمتنع أنْ تأخذ وظيفة تركيبيّة؛ لأنّها لا تعتبر فاعلا ولا مفعولا وهذا ما جعلها تنضوي ضمن الوظائف التّداوليّة الخارجيّة لا الدّاخليّة، ويدل على خارجيتها أنّها بخلاف المحور الّذي يُعَدُّ وظيفة تداوليّة داخليّة، له وظيفة دلاليّة ووظيفة تركيبيّة؛

ويفرض الحمل قيود انتقائه، في حين أنّ المبتدأ لا يخضع لقيود انتقاء الحمل، نحو ما توضحه الأمثلة الآتية:

– **زيد** منطلق. **(محور)**

– **المسافرون** منطلقون. **(محور)**

– **زيد،** أخواه مسافران **(مبتدأ)**

– **المسافرون،** غادر أحدهم. **(مبتدأ)**

وتوضّح الأمثلة المتتالية أنّ (المحور) يفرض الحمل قيود انتقائه، فيكون مطابقا للمحمول في الجنس والعدد، أمّا المبتدأ فلا يخضع لقيود انتقاء الحمل؛ بمعنى أنّه ليس من الضّروريّ أنْ يطابق المبتدأ المحمول في الجنس والعدد؛ لكونه خارجا عن الحمل، وهذا ما يؤكّد خارجيّته الوظيفيّة ضمن الوظائف التّداوليّة، مقارنة بوظيفة المحور الدّاخليّة؛ حيث "يشكّل المحور بخلاف المبتدأ موضوعا من موضوعات المحمول في البنية المحموليّة، ويترتّب عن ذلك أنّه يأخذ وظيفة دلاليّة وتلحق به وظيفة تركيبيّة معيّنة، بالإضافة إلى وظيفته التّداوليّة (المحور) نحو قولك:

– **زيد** منطلق **(مُنفِّذ فاعل)**. وبخلاف المبتدأ الّذي يأخذ وظيفة تداوليّة فحسب، وليس له إمكانية أخذ وظيفة دلاليّة، ولا وظيفة تركيبيّة؛ لأنّه ليس حدّا من حدود البنية الحمليّة"[28] نحو قولك: **زيد،** أخواه مسافران. **(مبتدأ، لكن ليس مُنفِّذا ولا فاعلا)**

2–2 الذّيل: يُعرِّف المتوكّل الذّيل بأنّه "المُكوِّن الّذي يُوضِّح معلومة داخل الحمل، أو يعدِّلها، أو يصحِّحها"[29] وبعبارة أخرى "هو المُكوِّن الّذي يوضِّح أو يعدِّل أو يصحِّح معلومة واردة في الحمل."[30] ويوضّح التّعريفان أنّ الوظيفة التّداوليّة (الذّيل) تنقسم إلى ثلاثة أنواع: **ذيل توضيح**، و**ذيل تعديل**، و**ذيل تصحيح**، وأمثلتها الجمل الآتية:

– أخوه مسافر، **زيد.** (ذيل توضيح)

– ساءني زيد، **سلوكه.** (ذيل تعديل)

– قابلت اليوم زيدا، **بل خالدا.** (ذيل تصحيح)

وقد ذهب أحمد المتوكّل بخلاف النّحاة القدماء الّذين يعدّون المكوّنات الأخيرة في هذه الجمل على التّوالي، **مبتدأ مؤخَّرا**، و**بدلا**، و**مُضرَبا به (معطوف)** إلى أنّه يعتبر "هذه البنيات على اختلاف خصائصها البنويّة، حاملة وظيفة تداوليّة واحدة هي **وظيفة الذّيل**، ويرجع هذا الاختلاف البنويّ إلى اختلاف الأدوار الّتي يقوم بها المُكوِّن الذّيل على مستوى البنية الإخباريّة للجملة."[31] والّتي يأتي فيها المُكوِّن الحامل الوظيفة التّداوليّة الذّيل، مختلفة أدواره وفْقًا لخطابات تداوليّة مختلفة، بين التّوضيح أو التّعديل، أو التّصحيح للمعلومة المراد نقلها للسّامع.

2–3 المنادى: عرّف أحمد المتوكّل الوظيفة التّداوليّة المنادى بأنّها "المُكوِّن الدّال على الكائن المنادى في مقام معيّن."[32] ويُمثِّل أحمد المتوكّل للوظيفة التّداوليّة (المنادى) بالأمثلة الآتية: "**زيد،** ناولني الملح – **يا خالد،** اقترب – **يا طالع الجبل،** انزل – **أيّها الأطفال،** حان وقت النّوم – **وا زيداه** – **وا خالدا** ابتعد – **يا لزيد،** لخالد – **يا لعمرو،** لما أصابنا."[33] ويُلاحظ على الجمل الّتي مثّل بها المتوكّل للوظيفة التّداوليّة (المنادى) أنّ الجملة الأولى منها، لا تشتمل على حرف النّداء، وأمّا باقيها فإنّها قد تضمّنت أدوات النّداء (يا، وأيّها، ووا) مع أنّ ما عُرِفَ عن استعمالات العرب القدماء لأحرف النّداء أنّها قد بلغت سبعة حروف على الأقل، وهي (أَ، أَيْ، يا آ، أَيا، هَيا، وَا). ويرجع تقليص عدد هذه الحروف إلى الاقتراح الّذي قدّمه أحمد المتوكّل، والّذي مفاده أنْ "تُقلَّص قائمة الأدوات الواردة في كتب النّحو إلى عدد أقلّ؛ إذ إنّه من الواضح أنَّ بعض هذه الأدوات، ليست إلا بدائل لهجيّة كما هو الشّأن مثلا بالنّسبة لـ (هيا) في مقابل (أيا) كما أنّه لم يَعُد مُستَعمل في اللّغة العربيّة المعاصرة إلا بعض من الأدوات الّتي أحصاها النّحاة العرب القدماء، وأهمُّ الأدوات الّتي تُستَعمل الآن في البنيات النّدائية (أيّها) و(يا) و(أ)."[34] واقتصر بذلك المتوكّل على وصف الوظيفة التّداوليّة المنادى بناء على أربع أدوات هي أداة النّداء الصّفر، والحروف الثّلاثة (أيُّها،

ويا والهمزة) بناء على محدوديّة استعمالها في اللّغة العربيّة المعاصرة، مُقَارَنة بما كان مُستعمَلا عند العرب قديما.

رابعا– قيود إسناد الحركات الإعرابيّة في نحو اللّغة العربيّة الوظيفيّ: ينطلق النّحو الوظيفيّ من مبدأ تحديد الوظيفة للبنية؛ ويعني ذلك أنّ الوظيفة الدّلاليّة، أو التّركيبيّة، أو التّداوليّة، هي المسؤولة عن تحديد الحركات الإعرابيّة، للمكوّنات داخل الجملة. وقد ميّز أحمد المتوكّل في نحو اللّغة العربيّة الوظيفيّ بين ثلاثة أنواع من الحالات الإعرابيّة الّتي يمكن أنْ تَلحَق المُكوّنات، منها "حالتان إعرابيّتان (وظيفيّتان) وحالة إعرابيّة (بنويّة) **الحالتان الإعرابيّتان الوظيفيّتان،** هما حالتا **(الرّفع والنّصب)** أمّا **الحالة الإعرابيّة البنويّة** فهي الحالة الإعرابيّة **(الجرّ)**."[35] وما يُميِّز الحالة الإعرابيّة الوظيفيّة عن الحالة الإعرابية البنويّة، هو أنّ الأولى (الرّفع والنّصب) ترتبط بالمكوّن عن طريق الوظيفة الدّلاليّة أو الوظيفة التّركيبيّة أو الوظيفة التّداوليّة الّتي يشغلها داخل الجملة، في حين أنّ الثّانية (الجرّ) ترتبط بالمُكوِّن، إذا كان مسبوقا بحرف جرٍّ، أو كان مضافا بغضّ النّظر عن وظيفته الدّلاليّة، أو التّركيبيّة، أو التّداوليّة؛ بمعنى أنّ الحركة الإعرابيّة البنويّة، تجعل المُكوِّن يأخذ حركة الجرّ الّتي تحجب حركته الإعرابيّة الوظيفيّة. وتُسْنَد الحالات الإعرابيّة الوظيفيّة إلى المُكوِّنات داخل الجملة، تِبَعًا للوظيفة الّتي يمكن أنْ يشغلها المُكوِّن؛ حيث تتضافر الوظائف التّركيبيّة، والوظائف الدّلاليّة، والوظائف التّداوليّة، في تحديد الحركات الإعرابيّة للمكوِّنات، ويتمّ إسنادها وَفْقَ القواعد الثّلاث الآتية:[36]

1– لا تتغيّر الحالات الإعرابيّة اللازمة بتغيّر أَسْيِقتها الوظيفيّة، ولا بتغيّر أسيقتها البنويّة، فهي تلزم حالتها الإعرابيّة، كما هو ممثّل لها داخل المعجم ذاته.

2– تأخذ المُكوِّنات **المنتمية إلى الحمل**؛ أي المكوِّنات الّتي تشكِّل **حدودا** للمحمول، إمّا باعتبارها موضوعات أو باعتبارها لواحقا، الحالة الإعرابيّة الّتي تقتضيها **وظيفتها الدّلاليّة**، إنْ لم تكن لها وظيفة تركيبيّة (إن لم تكن فاعلا أو مفعولا). وتأخذ الحالة

الإعرابيّة الّتي تخوّلها إياها **وظيفتها التّركيبيّة** (الفاعل أو المفعول) إنْ كانت مسندة إليها وظيفة تركيبيّة بالإضافة إلى وظيفتها الدّلاليّة. في حين لا يأخذ **محمول البنية الحمليّة** حركته الإعرابيّة بموجب هذين النّوعين من الوظائف، باعتبار أنّه لا إمكانية له في أخذ أحد الوظائف الدّلاليّة أو الوظائف التّركيبيّة، والوظيفة الوحيدة الّتي يمكن أن تُسنَد إليه هي الوظيفة التّداوليّة (البؤرة) الّتي ليس لها إمكانية إسناد الحركات بحكم داخليّة وظيفتها التّداوليّة. وبناء على هذا قدم المتوكّل لتفسير حركة المحمول بأنواعه، فرضيّتين مفادهما:[37]

أ- **فرضيّة الإعراب التّحتيّ**: يعدّ إعراب المحمول إعرابا تحتيّا، تحدّده المخصّصات الزّمنيّة والجهيّة، والوجهيّة؛ حيث إذا كان المحمول **اسميًّا أو وصفيًّا** يحدّد المخصِّص الزّمنيّ حركته الإعرابيّة، ويأخذ المحمول الحالة الإعرابيّة **الرَّفع** إذا ورد في حيّز مخصِّص الإثبات، ومخصِّص الزّمن الحاضر، نحو:

- عمرُ **طالب** مجتهد (ثب حض). ويأخذ الحالة الإعرابيّة **النّصب**، إذا ورد في حيّز مخصِّص الإثبات مع مخصّص المضيّ، أو مخصّص الإثبات مع مخصّص المستقبل، أو مخصِّص الإثبات مع مخصّص الزّمن صفر، أو مخصِّص النّفي مع الزّمن الحاضر. وبعبارة أخرى يأخذ المحمول الاسميُّ أو الوصفيُّ حالة النّصب حين يرد في غير حيّز مخصِّصَي الإثبات والزّمن الحاضر، نحو ما توضّحه الأمثلة الآتية على التّوالي:

- كانَ عمرُ **طالباً** مجتهدا. (ثب مض)
- سيكون عمرُ **طالباً** ناجحًا. (ثب سق)
- يظلُّ عمرُ **مجتهداً** طيلة العام الدّراسيّ. (ثب – زم)
- ليس عمرُ **راضياً** على علامته. (نف حض). أمّا إذا كان المحمول **فعليّا** فإنّ **المخصِّص الوجهيّ** هو الذي يحدّد حركته الإعرابية؛ حيث يأخذ المحمول الفعلي – حسب هذا الافتراض– حركة الجزم إذا كان الوجه الحمليّ (غير متحقّق) نحو قولك:

لم يذهبْ خالد، والرّفع إذا كان الوجه الحملي (متحقّق) نحو قولك: **ينهضُ** خالد باكرا، أو (مُتوقَع التّحقّق) نحو قولك: **قد ينهض** خالدٌ باكرا. أمّا النّصب فيأخذه المحمول الفعلي إذا كان الوجه القضويّ (مُحتَمَلَ التَّحقُّق) أو (مُرَادَ التَّحقُّق) نحو قولك: أتمنَّى أنْ **أنجحَ**، **وأرجو** أنْ **أُقبَلَ** في كلّية الطّب.

ب- فرضيّة الإعراب السّطحيّ: يُعَدُّ إعراب المحمول إعرابا سطحيّا تحدّده الأدوات الخاصّة بالمحمولات؛ حيث إذا كان المحمول **اسميًّا أو وصفيًا**، مجرّدا من الرّوابط (كان، أصبح، أضحى...) أو أداتي النّفي (ليس، ما) فإنّه يأخذ الحالة الإعرابيّة **الرّفع**، أما إذا كان العكس، فيُسنِد إليه الرّابط أو أداة النّفي (ليس، ما) الحالة الإعرابيّة **النّصب**. وإذا كان المحمول **فعليّا** فإنّه –حسب هذا الافتراض- يأخذ حركة إعراب المضارع **الرّفع** إذا كان مجردا من الأدوات الجازمة أو النّاصبة، والحركة الإعرابيّة **النّصب** أو **الجزم** إذا اتّصل به جازم أو ناصب.

3- تأخذ المُكوّنات **غير المنتمية إلى الحمل** ذاته حالاتها الإعرابيّة، بمقتضى وظيفتها التّداوليّة ذاتها؛ إذ إنّ هذه المكوّنات بحكم خارجيّتها بالنّسبة للحمل، لا تحمل وظيفة دلاليّة ولا وظيفة تركيبيّة فالمُكوِّن المبتدأ مثلا، يأخذ الحالة الإعرابيّة (الرّفع) بمقتضى وظيفته التّداوليّة نفسها وظيفة (المبتدأ).

ما يمكن استخلاصه ممّا قدّمه المتوكّل في تطبيقه أحدث نظريات البحث اللّسانيّ على اللّغة العربيّة، أنّه هدف من خلال مشروعه إلى إعادة وصف قواعد اللّغة العربيّة، بما يحقِّق الوصف الكافي لمستوياتها الثلاثة **الدّلاليّة، والتّركيبيّة، والتّداوليّة**، ويعكس هذا الوصف حقيقة الظاهرة اللّغويّة عامّة والنّحويّة خاصّة؛ باعتبار أنّ الكلام يضمّ مجموعة من الوحدات اللّغويّة تجمع بينها علاقة منطقيّة تمثّلها الأدوار الدّلاليّة الّتي تشير إلى الواقع الخارجيّ، وتحكم إسناد هذه الأدوار إلى بعضها البعض في المستوى التّركيبيّ قواعد تركيبيّة، وتحكم أنماط هذه البنى وأشكالها، الوظيفة الأساسيّة للّغة وهي الوظيفة التّداوليّة. ومن النّتائج المتوصّل إليها

حول طبيعة هذا النّموذج التجديديّ لنظريّة النحو العربيّ الذي قدّمه المتوكلّ لنحو اللّغة العربيّة، ما يلي: يقوم نموذج النّظريّة النّحوية الوظيفيّة على إلغاء فرضية العامل بناء على أنّ الوظائف هي الّتي تحدّد البنية أو الحركات الإعرابيّة؛ حيث تتضافر الوظائف التّداوليّة، والوظائف التّركيبيّة والوظائف الدّلاليّة، في تحديد الحركات الإعرابيّة للمكوّنات في الجملة. تحدّد الوظائف الدّلاليّة مختلف الأدوار الّتي تقوم بها الحدود بالنّسبة للواقعة، مع تحديدها نوع الحركة الإعرابيّة للحدود الّتي ليس لها إمكانية أخذ وظيفة تركيبيّة أو تداوليّة، وتحدّد الوظائف التّركيبيّة الحركات الإعرابيّة للحدين اللّذين يعتبران وجهيّين بالنّسبة للواقعة؛ أي الحدّان اللّذان يأخذان الوظيفة التّركيبيّة الفاعل أو المفعول. أما الوظائف التّداوليّة فإنّ وظيفتها الأساسيّة هي تحديد دور مكوّنات الجملة بالنّسبة لكلّ من طرفي التّداول (المتحدِّث والسّامع) إضافة إلى تحديدها نوع الحركة الإعرابيّة للمكوّنات الّتي تأخذ هذه الوظيفة. تظهر تداوليّة نحو اللّغة العربيّة الوظيفيّ مقارنة بنظريّة النّحو العربيّ الموروثة في تحقيقه الوصف الكافي لمستويات اللّغة العربيّة، بما فيها المستوى الدّلاليّ، والمستوى التّركيبيّ، والمستوى التّداوليّ، في حين كانت النّظريّة النّحويّة العربيّة لا تتجاوز تحديد العلاقة البنويّة الّتي تجمع مُكوِّنات الجملة.

يلازم نحو اللّغة العربيّة الوظيفيّ بين البنية والوظيفيّة، بدل تناول قواعد اللّغة في قوالب معزولة عن وظيفتها التّواصليّة، وهو ما يُسهِم في زيادة قدرة المتعلّم على استيعاب القواعدَ النّحويّة بمستوياتها الثّلاثة، ويساعد على تَعلُّم اللّغة قواعدا وتداولا (استعمالا). يُقلِّل نحو اللّغة العربيّة الوظيفيّ من الاصطلاحات النّحويّة في تنظيره ووصفه الظّواهر اللّغويّة في العربيّة، ما يساعد متعلّم اللّغة على استيعاب المفاهيم النّحويّة.

– يُوفِّق نحو اللّغة العربيّة الوظيفيّ بين كلّ الاقتراحات التّيسيريّة الّتي تعلّقت بالحذف والاختصار لأبواب النّحو، معتبرا جميع الظّواهر اللّغويّة صالحة للوصف الوظيفيّ،

ممّا يصنِّفه ضمن تيار توفيقيّ بين دعاة التّجديد ودعاة التّمسك بالنّظريّة النّحوية الموروثة. يمكن لنظريّة نحو اللّغة العربيّة الوظيفيّ أن تكون نظريّة تعليميّة للّغة بامتياز، لجميع مراحل التّعليم القاعديّ والجامعيّ؛ لما تتميّز به من خصائص على مستوى التّنظير (كفاءتها في وصف الظّواهر النّحويّة) والتّطبيق (قابليّتها للحوسبة، وفاعليّتها في التّعليم).

الهوامش:

[1]– يحيى بعيطيش، نحو نظرية نحوية وظيفية للنحو العربيّ، أطروحة دكتوراه جامعة قسنطينة، الجزائر: 2006، ص77.

[2]– مصطفى غلفان، اللسانيات العربيّة الحديثة، دط. المغرب: دت. جامعة عين الشق، ص258.

[3]– أحمد المتوكّل، الوظيفيّة بين الكليّة والنّمطية، ط1. الرباط: 2003، دار الأمان، ص55.

[4]– حافظ إسماعيلي علوي، اللسانيات في الثقافة العربيّة المعاصرة، ط1. بيروت: 2009، دار الكتاب الجديدة المتحدة، ص346.

[5]– أحمد المتوكل، من البنية الحملية إلى البنية المكوّنية: الوظيفة المفعول في اللّغة العربيّة، ط1. الدار البيضاء: 1987، دار الثقافة، ص98.

[6]– أحمد المتوكل، من البنية الحملية إلى البنية المكوّنية: الوظيفة المفعول في اللّغة العربيّة، ط1. الدار البيضاء: 1987، دار الثقافة، ص98.

[7]– أحمد المتوكّل، قضايا اللّغة العربيّة في اللّسانيات الوظيفيّة: بنية المكوّنات أو التّمثيل الصّرفيّ التّركيبيّ، دط. الرّباط: 1995، دار الأمان، ص123.

[8]– أحمد المتوكّل، دراسات في نحو اللّغة العربيّة الوظيفيّ، ط1. الدار البيضاء: 1986، دار الثقافة، ص33.

[9]– أحمد المتوكل، من البنية الحملية إلى البنية المكوّنية: الوظيفة المفعول في اللّغة العربيّة، ص24.

[10]– المرجع نفسه، ص101.

[11]– أحمد المتوكل، دراسات في نحو اللّغة العربيّة الوظيفيّ، ص33.

[12]– المرجع نفسه، ص33–34.

[13]– المرجع نفسه، ص34.

[14]– أحمد المتوكّل، من البنية الحمليّة إلى البنية المكوّنيّة: الوظيفة المفعول في اللّغة العربيّة، ص93–94.

[15]– أحمد المتوكّل، دراسات في نحو اللّغة العربيّة الوظيفيّ، ص42.

[16]– أحمد المتوكل، من البنية الحملية إلى البنية المكوّنية: الوظيفة المفعول في اللّغة العربيّة، ص24.

[17]– أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللّغة العربيّة، ط1. الدار البيضاء: 1985، دار الثقافة، ص69.

[18]– المرجع نفسه، ص75.

[19]– المرجع نفسه، ص70.

[20]– المرجع نفسه، ص85.

[21]– المرجع نفسه، ص28.

[22]– أحمد المتوكّل، قضايا اللّغة العربيّة في اللّسانيات الوظيفيّة: بنية الخطاب من الجملة إلى النّص، ط1. الرّباط: 2001، دار الأمان، ص118.

[23]– أحمد المتوكّل، الوظائف التّداوليّة في اللّغة العربيّة، ص30.

[24]– المرجع نفسه، ص31.

[25]– المرجع نفسه، ص31.

[26]– ينظر: المرجع نفسه، ص27.

[27]– المرجع نفسه، ص115.

[28]– ينظر: المرجع نفسه، ص 132–133.

[29]– المرجع نفسه، ص147.

[30]– حافظ إسماعيليّ علويّ، اللّسانيات في الثّقافة العربيّة المعاصرة، ص 352.

[31]– ينظر: أحمد المتوكّل، الوظائف التّداوليّة في اللّغة العربيّة، ص 146–147.

[32]– المرجع نفسه، ص161.

[33]– المرجع نفسه، ص148.

[34]– المرجع نفسه، ص166.

[35]– أحمد المتوكّل، من البنية الحمليّة إلى البنية المكوّنيّة: الوظيفة المفعول في اللّغة العربيّة، ص33.

[36]– ينظر: المرجع نفسه، ص34.

[37]– يُنظَر: أحمد المتوكّل، قضايا اللّغة العربيّة في اللّسانيات الوظيفيّة: بنية المكوّنات أو التّمثيل الصّرفيّ التّركيبيّ، ص110–115.